إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية
دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية

إعداد

د. علي عبد الله أحمد شاهين

أستاذ المحاسبة المشارك

كلية التجارة – الجامعة الإسلامية

يوليو

1432هـ – 2011م

إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية
دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى البحث عن مدى ممارسة إدارة الأرباح في البيئة المصرفية والمخاطر التي تنطوي عليها من خلال التعرف على طبيعة تلك العمليات ومؤشراتها والأساليب المتبعة في ممارستها والآثار المترتبة عليها ومدى ممارسة الإدارة المصرفية في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين لتلك العمليات.

وقد أظهرت الدراسة قيام إدارات المصارف في فلسطين بعمليات ممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال سنوات الدراسة وان تفاوت تركيزها ومدتها بين تلك المصارف، وأشارت الدراسة إلى خطورة هذه الظاهرة على الأداء المصرفي ومصداقية التقارير المالية المنشورة وافتقارها لخصائص الجودة مما يؤثر على قرار مستخدمي تلك التقارير.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل تطبيقات قواعد الحوكمة المصرفية، وزيادة فاعلية التنظيم المهني لمهنة المحاسبة،وكذلك الدور الرقابي للسلطة النقدية للحد من الآثار السلبية لتلك الظاهرة.

الكلمات الدالة : إدارة الأرباح ، المخاطر ، البيئة المصرفية، الإدارة المصرفية،المصارف الوطنية الفلسطينية

Abstract

This study examines the extent to which profit management is practiced in the banking environment and the risks involved through identifying the nature of these processes and their indicators and the techniques used in practicing profit management, the implications of such techniques and the extent of the practice of banking management in national banks operating in Palestine of those processes.

The study also points out the risks of this phenomenon on banking performance and on the credibility of published financial reports that lack quality assurance which, in turn, affects the decisions of the users of these reports.

The study recommended the necessity of activating the rules of governance, and increasing the effectiveness of the professional organization for the accountancy profession, as well as the control role of the monetary authority to reduce the negative effects of this phenomenon

Keywords: earnings management – risks – banking environment –banking management - Palestinian national banks

تمهيد

تشهد بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تحولات جذرية تميزت بظهور العديد من المعاملات المالية والتجارية المعقدة والتي يترتب عليها إتخاذ الإدارة العديد من القرارات التي تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المعنية بأداء الوحدة الإقتصادية ، الأمر الذي دعا إلى إصدار معايير محاسبية تتضمن العديد من التفصيلات والتفسيرات وتعدد البدائل والطرق التي يمكن تطبيقها وتحظى في الوقت نفسه بالقبول العام مما يتيح للإدارة مجالاً واسعاً للتلاعب بالتقارير عن أدائها المالي وإظهاره أفضل صورة من خلال ما أصبح يعرف بالممارسات الإبداعية للمحاسبة Creative Accounting Practices (أحمد ، 2008:ص 115) ، والتي يمكن عبرها إستخدام عدة أساليب لإظهار نتائج الوحدة الإقتصادية ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الإقتصادي وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلائم أغراض الإدارة (Mulford & Comsikey , 2005:p288) ، ويطلق عادة على هذه الأساليب عدة مسميات مثل المحاسبة الإحتيالية Aggressive Accounting ، إدارة الأرباح Earning Management ، المحاسبة الإبداعية Creative Accounting ، تمهيد الدخل Income Smoothing وهي جميعها بمعنى واحد وتستخدم الثغرات في المبادئ المحاسبية لأجل إظهار المركز المالي بالصورة التي يريدها مديرو الشركات (Amat & Goethorpe: 2005)، ونتيجة لهذه الممارسات ظهرت العديد من الأزمات والفضائح المالية الكبرى في الشركات العالمية التي هزت موثوقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصداقة معديها ومدقيقها ، وكما هو العادة عندما تصل الامور إلى حد الفشل وانهيار الشركات يثور السؤال المعتاد وهو أين جهاز الرقابة ، وما هو دور المدققين (ذنيبات ،2006:ص97) ، لذلك بدأ الاهتمام يفرض نفسه على أرض الواقع للبحث عن طبيعة الممارسات التي تقوم بها الإدارة وأثرها على نتائج الأداء المالي التي تعكسها المعلومات المنشورة في التقارير المالية والتي تعتبر المرشد الأساسي للأطراف المستفيدة منها في إتخاذ قراراتها .

هذا وبالرغم من أن الإدارة تقوم ببعض هذه الممارسات في إطار معايير المحاسبة الدولية والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي والبعد عن التحيز والعدالة في العرض والإفصاح ، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي الإدارة مرونة واسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة والتي تستغل من قبل المديرين لتحقيق بعض الأغراض الشخصية كالعمل على تحقيق مستويات عالية من الارباح بهدف زيادة مكافآتهم أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية ، دون النظر إلى تأثيراتها على مستوى دخل الفترة المالية مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ، هذا و مع أن هناك تباينا في الدوافع التي تحرك الإدارة فإن سلوك التأثير على الدخل قد ينطوي على نوعين أحدهما يسمى إدارة الأرباح الجيدة (good management earnings) و هي التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر ، أما النوع الثاني فهو إدارة الأرباح السيئة (bad earning management) و هي التي تنطوي على ممارسات غير مقبولة بهدف إخفاء الربح الحقيقي، و بذلك فإن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرباح المحاسبية من خلال استغلال بعض المرونة التى تسمح بها السياسات المحاسبية و ممارسة التقديرات الشخصية(Parfet,2000:pp481-488) و قد أدى هذا الأمر بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح ، لذلك جاء الإهتمام مجدداً نحو الكشف عن تلك الممارسات مستفيدة من النموذج الذي صممه Jones في دراسته البحثية عام 1991 م لقياس إدارة الأرباح والممارسات الإحتيالية التي تنطوي عليها والذي تم تطويره من قبل (Dechow,et.al., عام 1995 في محاولة للإستفادة منه في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والبحث في العوامل التي تساهم في الحد من تلك الممارسات وإستكشاف أثرها على المركز المالي للمؤسسة .(حمدان،2010 :ص5)

هذا وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC) إلى أنه حين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل المؤسسة فإن جزءاً كبيراً من وقت المديرين في المراكز العليا يستنفذ لإيجاد الطرق التي تؤدي إلى استمرار الممارسات المخالفة ، مما يبرز معه الحاجة للبحث بعناية عن أي إشارات تحذيرية Warning Signs تشير إلى وجود تلك الظاهرة **ومن أهمها ما يلي :-(Magrath& Weld : 2002)**

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح .
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات .
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء .
- إحتياطات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية .
- أرباح لا تتفق بدقة أو بصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين .

أمام كل ما سبق بدأت تثور الشكوك حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي تقوم المنشآت بنشرها وما إذا كانت تنطوي على تغييرات ترتبط بممارسات الإدارة وسلوكها في التأثير على الدخل وإظهاره بصورة مخالفة للواقع .

مشكلة الدراسة :-

إن ممارسة سلوك إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل ، والتي تنعكس على ضعف الكفاءة التشغيلية والإقتصادية للمنشأة حيث أن تحقيق مصلحة الإدارة في الأجل القصير سيكون على حساب مصلحة المنشأة في الأجل الطويل ، الأمر الذي يلقي بظلال قاتمة على مستقبلها ويهدد إستمراريتها .

ونظراً لخطورة هذه الظاهرة خاصة في المنشآت المالية كالمصارف التي تتعامل بأموال المودعين وبرافعة مالية كبيرة جداً بسبب كبر حجم الودائع مقارنة برأس مالها ، فإن الأمر يتطلب إيلاء الموضوع أهمية كبيرة للوقوف على مدى ممارسة إدارات البنوك لعمليات إدارة الأرباح والكشف عن المخاطر التي تتعلق بها ، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول التحري عن هذه الظاهرة في البيئة المصرفية بالتطبيق على المصارف الوطنية الفلسطينية من خلال التعرف على مدى ممارسة تلك المصارف لعمليات إدارة الأرباح وخطورتها على الأداء المصرفي ، **وعليه فإن المشكلة الرئيسة تتمحور حول السؤال الرئيسى التالي :-**

ما مدى ممارسة الإدارة المصرفية لعمليات إدارة الأرباح وادراكها لمخاطرها؟

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً حيوياً يتعلق بما قد تتخذه الإدارة المصرفية من إجراءات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الجهات المهتمة بنتائج الوحدة الإقتصادية وما قد ينتج عنها من قرارات تؤثر بصورة إيجابية أو سلبية على الدخل عبر التلاعب أو التحريف المتعمد في تلك المعلومات .

لذلك فإن الكشف عن تلك الممارسات ومحاولة إبراز أثرها على نتائج العمل المالي والمحاسبي سيشكل دلالات واضحة على القيام بما يعرف بعمليات إدارة الأرباح ، الأمر الذي يضع الإدارة المصرفية أمام مسؤولياتها وما تنطوي عليه تلك الممارسات من مخاطر على المساهمين و المستثمرين والفئات الأخرى المستخدمة للبيانات المالية ، وبالتالي فإن نتائج هذا العمل سوف يقدم معلومات هامة للجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية ، وتجعلها في منأى عن آثار تلك الممارسات مما يعزز الإتجاه الصحيح للقرار الإستثماري الرشيد من ناحية ، ويبصر الإدارة المصرفية بخطورة الأمر وإنعكاساته السلبية على المركز المالي للمنشأة المصرفية ومستقبل وجودها من ناحية أخرى .

أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى ممارسة الإدارة المصرفية في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين لعمليات إدارة الارباح ، وما مدى إدراكها للمخاطر المترتبة على ذلك من خلال ما يلي :-

- التعريف بعمليات إدارة الأرباح من حيث طبيعتها ومؤشراتها ومبرراتها وطرق ممارستها والآثار المترتبة عليها .
- الوقوف على مدى ممارسة الإدارة المصرفية للمصارف الوطنية الفلسطينية لعمليات إدارة الأرباح .
- الوقوف على المخاطر الناجمة عن عمليات إدارة الأرباح .
- الخروج بنتائج وتوصيات تدعم أهداف البحث.

فرضيات الدراسة :-

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية :-

- لا تقوم المصارف الوطنية العاملة في فلسطين بممارسة عمليات إدارة الأرباح .
- لا تدرك الإدارة المصرفية في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين المخاطر المترتبة على عمليات إدارة الأرباح .

الدراسات السابقة :-

1. **دراسة (Oriol et, L, 2008)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات الأسبانية لإدارة الأرباح وقد إشتملت عينة الدراسة على عدد (35) شركة مدرجة في السوق المالي الأسباني ضمن مؤشر (IBEX35) بإعتبارها كبرى الشركات المسجلة في السوق ، حيث تم التعرف على المؤشرات التي تستخدمها تك الشركات في إدارة أرباحها، ومنها وجود بعض التغيرات في المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى ، ووجود تفويضات خاصة بتطبيق معالجات محاسبية غير واردة في الأنظمة المطبقة في تلك الشركات بالإضافة إلى تضمين حساب الأرباح والخسائر عمليات تتعلق بسنوات مالية سابقة ، كما تبين أن ما نسبته 20 % من تلك الشركات قد تلقت تقارير متحفظة من قبل مدققيها يعود إلى قيام بعضها بممارسات من شأنها التأثير على الإيرادات تمثلت في عدم تحميل بعض المصاريف على حساب الأرباح والخسائر وعدم الإحتفاظ بمخصصات كافية .

2. **دراسة (Holland & Remsay , 2003)**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى ممارسة الشركات الإسترالية لممارسة إدارة الأرباح من خلال تطبيق نموذج Burgstaher and Dichev , 1997 وتبين أن مديري الشركات التي تم إخضاعها للدراسة يعملون على إدارة الأرباح بهدف تحقيق نقاط مستهدفة من الإيرادات أو مستويات معينة من الأرباح الإيجابية أو إستمرارية المحافظة على أداء ربحية السنوات السابقة ، وأوصت الدراسة بضرورة الكشف والإفصاح عن تلك الممارسات لكافة الأطراف المستفيدة من التقارير المالية .

3. **دراسة (Yoon et,L. 2006)**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الوسائل المستخدمة من قبل الشركات الكورية لإدارة الأرباح مستخدمة نموذج التجزئة المنتظمة (A Systematic Decomposition Model) لتقدير المستحقات غير الإختيارية من أجل إكتشاف إدارة الأرباح ، وقد تم تقسيم الأرباح إلى تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية ومستحقات إجمالية ثم تقسيم المستحقات الإجمالية إلى مستحقات إختيارية وأخرى غير إختيارية ، ثم تجزئة المستحقات الإختيارية إلى مصاريف غير نقدية وأرباح غير نقدية ، وقد أظهرت الدراسة أن هناك وسائل متباينة إستخدمتها الشركات في إداراة أرباحها ، حيث

إستخدمت الشركات ذات الدخل المتزايد الأرباح غير النقدية لإدارة أرباحها أما الشركات ذات الدخل المتناقص فقد إستخدمت المصاريف غير النقدية مثل مصاريف الديون المعدومة ومخصصات إهلاك الأصول في إدارة أرباحها .

4. دراسة (Steven & Ann , 2006)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر ثلاثة عوامل من المتوقع أن تكون لها تأثير على عملية إدارة الأرباح في ثلاث دول أوروبية وهي فرنسا ، بريطانيا ، ألمانيا،و يتمثل العامل الأول في بيئة التدقيق في الدولة العضو وذلك في ضوء الإختلاف الكبير بين بيئات التدقيق الوطنية في تلك الدول من ناحية القوانين المنظمة ، ودرجة الإستقلالية ، ومسؤولية المدقق الخارجي ، أما العامل الثاني فهو نوعية شركة التدقيق مثل الشركات الأربعة الكبار المتواجدة في أوروبا والتي يمكن أن يكون لها تأثير على بيئة التدقيق الوطنية في الدول محل الدراسة ، أما العامل الثالث فهو إختلاف أسواق رأس المال التي تعمل في الدول المذكورة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن بيئة التدقيق الأكثر تشدداً تعمل على التقليل من عمليات إدارة الأرباح بصرف النظر عن الجهة التي تقوم بعملية التدقيق سواء كانت من الشركات الأربعة الكبار أو غيرها ، وأن الإختلاف بين إجراءات وقوانين أسواق رأس المال في الدول المذكورة لا يؤثر في الحد من عمليات إدارة الأرباح .

5. دراسة (Tendelloo , 2005)

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات الخاصة إعتماداً على الدراسات السابقة التي أثبتت أن جودة التدقيق تعمل على الحد من إدارة الأرباح في الشركات العامة في أوربا ، بالإضافة إلى إفتراض وجود تباين بين جودة التدقيق التي تقوم بها الشركات الأربعة الكبار وشركات التدقيق الأخرى من غير الكبار ، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الخاصة في البلدان التي تسودها قوانين قوية لحماية المستثمر تكون أقل ممارسة لإدارة الأرباح ، كما أن جودة التدقيق وقوانين حماية المستثمر هما بديلان للحد من إدارة الأرباح وأن الفرق في نوعية التدقيق التي تقوم بها الشركات الأربعة الكبار والشركات الأخرى يكون ضعيفاً أو ضئيلاً في البلدان التي تطبق قوانين حماية قوية للمستثمر .

6. دراسة (Hamdan , 2009)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر ممارسات المحاسبة الإحتيالية التي تعتمدعلى التلاعب بمحاسبة الإستحقاق على المركز المالي للشركة ، حيث عملت على قياس أثر أساليب المحاسبة الإحتيالية كمتغير مستقل وبيان علاقتها بسياسة توزيع الأرباح كمتغير تابع بإستخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة كنسبة السيولة والأرباح المحتجزة وذلك بالتطبيق على الشركات الصناعية المدرجة في سوق دبي المالي خلال الفترة من عام 2004 – 2008 ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين ممارسة المحاسبة الإحتيالية والأرباح المحتجزة ، وأن الشركات التي مارست هذه المحاسبة قامت بالإعلان عن توزيعات نقدية لهذه الأرباح في حين أظهرت الدراسة أن متغير السيولة كان له دلالة سلبية في نموذج الدراسة مما يشير إلى أن الأرباح المعلن عنها لا يقابلها سيولة ، الأمر الذي يعزز فرضية ممارسة الشركات للمحاسبة الإحتيالية ، مما يهدد المركز المالي للشركات .

7. دراسة (الداعور وعابد ، 2009)

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التغير في السياسات المحاسبية بغرض إدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين في الأوراق المالية حيث تم اختبار الشركات التي ارتفعت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها والبالغة 14 وحدة مقارنة مع الوحدات التي انخفضت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها بعدد 8 وحدات ، هذا ومن خلال استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة وتحليل البيانات تبين أن إدارة المكاسب كان لها تأثيرا معنويا على أسعار الأسهم مما يشير إلى أن إتباع سياسات محاسبية متغيرة كان لها تأثيرا على إستقرار الدخل

بدوافع تحقيق مصلحة الإدارة بالإضافة إلى الدوافع الضريبية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة مراعاة الإفصاح وتبني إستراتيجية واضحة لدى الشركات في إدارة المكاسب لغرض تحقيق الإستقرار لأسعار الأسهم بصورة شفافة في السوق المالي .

التعليق على الدراسات السابقة :-

يتضح مما سبق أن ظاهرة التلاعب في الأرباح أو ما يعرف بإدارة الأرباح تعتبر إحدى أهم المشكلات التي تواجه قطاعات الأعمال والمستثمرين والمحللين الماليين من خلال ما تظهره المعلومات المالية الخاصة بتلك القطاعات من بيانات مضللة تؤثر في قراراتهم وتحليلاتهم المالية حول الأداء الحقيقي لتلك المنشآت ، وذلك بالنظر إلى الطبيعة المرنة التي تسمح بها المعايير المحاسبية وتطويعها من قبل إدارة المنشآت لكبح تأثير التقلبات والتغيرات في الأرباح المعلنة خلافاً للأداء الإقتصادي الفعلي لها ، الأمر الذي يدعو إلى البحث في العوامل والدوافع والنتائج المترتبة عنها ، وهو ما تحاول هذه الدراسة إبرازه خاصة في البيئة المحلية وفي قطاع المصارف تحديداً ، وبالتالي فإن أهم ما يميز هذه الدراسة أنها بجانب الدراسة التحليلية فإنها دراسة ميدانية مطبقة في البيئة المصرفية وعلى قطاع المصارف الوطنية في فلسطين بإعتباره قطاعاً حساساً يعمل بأموال الغير وبرافعة مالية شاذة ، وذلك للوقوف على مدى تطبيق عمليات إدارة الأرباح في تلك المصارف ومدى إدراك الإدارة المصرفية لخطورة هذه الظاهرة والمشكلات الناجمة عنها وتقديم التوصيات اللازمة لتفاديها .

أولاً : الإطار النظري للدراسة:

1- طبيعة وأغراض عمليات إدارة الأرباح :-

تعرض العديد من الباحثين إلى مفهوم إدارة الأرباح وذكر بأنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية بغرض تحقيق بعض من المكاسب الخاصة (Schipper , 1989:pp91-102)، وذكر أيضاً بأنها سلوك تقوم به الإدارة بغرض التأثير على التدفقات النقدية التي تحدث في الدخل بهدف معالجة الانحرافات غير العادية من خلال اختيار سياسات محاسبية معينة (wallace,1991:p934) ، كما ذكر أنها تعني قيام المديرين بممارسة الأعمال التي من شأنها حجب القيمة الأساسية للمنشأة أو التأثير على تخصيص مواردها(Healy & Wahle, 1999:pp365-385) ، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية من خلال إستغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية (Parfet , 2000:pp481-488) ، وبالتالي فان ادارة الارباح هي مفهوم يتعلق بالتحريف المتعمد للأرباح للوصول إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن يكون عليه الامر في غياب هذا التحريف ، وقد يكون هذا التأثير متعلقاً بسلامة المضمون من خلال اختيار الإدارة للقواعد والأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى التأثير على جودة الأرباح زيادةً أو خفضاً وفقاً للإستراتيجية التي تهدف إليها في التأثير على مستخدمي القوائم المالية ، وفضلاً عن ذلك فقد يمتد هذا التأثير أيضاً على الناحية الشكلية من خلال التلاعب في عرض عناصر القوائم المالية والتي تترك أثراً على قدرة مستخدم القوائم المالية نحو إدراك حقيقة الأداء المالي للمنشأة .

إلى جانب ما سبق فقد يكون التلاعب باستخدام بنود خارج الميزانية (Off Balance Sheet) والتي تمثل تمويلاً خفياً قد يتم اللجوء إليه كما في حالة التأجير التمويلي للأصول الثابتة بدلا من شرائها (الأمين ، 2001:ص255-275).

2- دوافع إدارة الأرباح :-

لا شك أن ممارسة الحياة العملية تحركها دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق أهداف معينة ، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر ينطبق على الممارسات التي تقوم بها الإدارة نحو حجم الأرباح المطلوب إستهدافها ، ولكن السؤال الذي يثور هو ما إذا كانت ظاهرة إدارة الأرباح هدفاً في حد ذاته تحركه طبيعة أداء المؤسسة وممارستها لأنشطتها الإعتيادية وهو أمر متفق عليه أم أن هناك دوافع أخرى تنطوي عليها هذه الظاهرة ، وحول هذا الأمر يجمع الباحثون بأن هناك دافعان لإدارة الأرباح يتعلق الأول منها بتحقيق منافع ذاتية للإدارة ، أما الثاني فيتعلق بالتأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال إظهار كفاءة المنشأة بهدف ضمان بقائها واستمراريتها في سوق المنافسة (Beneish , 2001:pp4-6) ، وفيما يتعلق بطبيعة وأهداف تلك الدوافع فقد أشار بعض الباحثين إليها من خلال تحقيقها لعدد من المزايا:-

أ. دوافع تعاقدية :-

تظهر أهمية الدوافع التعاقدية كمحفز لإدارة الأرباح عندما تستخدم البيانات المحاسبية كأساس للاعتماد عليها في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية مع الغير مثل عقود الإقراض التي تترك أثراً واضحاً على توزيع المواد لمقابلة التكاليف المترتبة عليها (Sweeney , 1994 :pp281-308) ، كما أن هناك حافزاً آخر يدفع المديرون إلى إدارة الأرباح وذلك عندما ترتبط مكافآتهم أو تحسين أوضاعهم الوظيفية بالأرباح المحققة ، فضلاً عن تحقيق مزايا أخرى تتعلق بالأمان الوظيفي واكتساب مزايا إضافية عند التفاوض مع النقابات وغيرها(Healy & Wahlen , 1999:pp365-383).

ب. دوافع تتعلق بأوضاع المنشأة في السوق المالي :-

لا شك أن المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة للمنشآت في السوق المالي تشكل مصدراً هاماً ومفيداً للإعتماد عليها من قبل المستثمرين والمحللين في إتخاذ قراراتهم ، الأمر الذي يولد حافزاً للمديرين للتلاعب في الأرباح في محاولة للتأثير على تقييم سعر السهم بما يتوافق مع توقعات هؤلاء المحللين وقد يظهر ذلك عند إعتزام المنشأة إصدار أسهم جديدة بهدف زيادة سعرها ، كما تقوم الشركات التي تواجه سنة مالية سيئة بتحميل نفس السنة مبالغ كبيرة من المصروفات غير العادية بهدف تحقيق أرباح كبيرة في السنوات القادمة وهو ما يعرف بالغسيل الكبير (Big bath) والذي عادة ما يتم إجراؤه عند تغيير الإدارة العليا بغرض تطهير الميزانية استعدادا لبداية جديدة (Scott and Pitman , 2005)

ج. دوافع تنظيمية :-

تتعلق هذه الدوافع بما قد تقدم عليه الإدارة من تلاعب في الأرباح أو التحايل على القرارات أو الضوابط التنظيمية التي تصدرها بعض الجهات الرسمية والرقابية المنظمة للأداء ، فمثلاً تتطلب الأنظمة الرقابية المصرفية توفير حد أدنى من الملاءة المصرفية لرؤوس أموال البنك ، وبالتالي تجد هذه المنشات نفسها مضطرة بالإلتزام بهذا التنظيم ، الأمر الذي قد يدفع بعض المديرين إلى التأثير في الأرباح إيجاباً لغرض التحايل على تلك النظم وإظهار منشآتهم بصورة تحقق الملاءة المالية المطلوبة .

أما الوجه الآخر من تلك الدوافع فيتمثل في لجوء بعض المنشآت إلى تعمد تخفيض أرباحها لصرف أنظار الغير أو الانتباه السياسي عن الأرباح الفاحشة التي تحققها تلك المنشأة وذلك كما حدث أثناء أزمة الخليج الأولى عام 1995 عندما عمدت شركات البترول إلى إدارة أرباحها بغرض تخفيضها لصرف الإنتباه عنها (Scott & Pitman , 2005) أو قد تلجأ إلى نفس الأسلوب لغرض إبعاد تهمة الإحتكار عنها .

3- طرق وأساليب إدارة الأرباح :-

يتبين مما سبق أن هناك العديد من الدوافع التي تحفز الإدارة إلى إدارة أرباحها بغرض تحسين العلاقة مع الدائنين والمستثمرين والعاملين فضلاً عن تقليل الآثار السلبية لتقلبات الدخل خلال الفترات المتتالية ، لذلك تتخذ الإدارة من بين البدائل المحاسبية ما يعظم منفعتها مستغلة في ذلك ما تسمح به المرونة في تطبيقات المعايير المحاسبية والتي تؤثر على الأرباح في إتجاه أو آخر وبين تلك الطرق والأساليب ما يلي :- (Scott and Pitman , 2005)

- إستخدام تقديرات متفائلة حول العمر الإنتاجي للأصول الثابتة بغرض تخفيض قسط الإهلاك وبالتالي تضخيم الأرباح .
- إستخدام تقديرات متفائلة لدى تصنيف الديون والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة بما يتيح المجال لتخفيض المخصصات المكونة لمقابلة الديون المشكوك فيها وبالتالي تضخيم الأرباح .
- التلاعب في توقيت إثبات الأرباح المتعلقة ببيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة مما يؤدي إلى التأثير في أرقام الأرباح .
- لجوء بعض المديرين إلى إستخدام قيم سوقية متفائلة عند تقييم المخزون كأساس عند المقارنة بين التكلفة أو السوق،ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح .
- القيام بمعالجة بعض مصروفات الصيانة على أنها مصروفات رأسمالية وتحميلها على قيمة الأصل بغرض تدعيم الأرباح المالية .

وبالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الإجراءات والممارسات الأخرى المتعلقة بإدارة الأرباح أهمها :-

- سوء إستخدام خاصية الأهمية النسبية ، والتي عرفت حسب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) " Financial Accounting Standards Board " بأنها مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة الذي يمكن أن تؤدي إلى تغيير حكم الفرد الناسب الذي يعتمد على المعلومات أو التأثير فيها بالتحريف أو الإغفال .

- التلاعب بالحسابات في السجلات المالية ويتم ذلك من خلال إثبات بعض صفقات المعاملات التي يمتد أثرها لأكثر من سنة يقيدها على أنها تخص السنة الحالية ، وعلى العكس من ذلك يتم رسملة بعض المصروفات التي تخص السنة المالية وتحميلها لعدد من السنوات التالية . (البارودي ، 2002 :ص73-93)

وفضلاً عما سبق يتم إدراج مصروفات أو إيرادات وهمية بغرض تضخيم الأرباح أو تقليل الخسائر لأسباب ضريبية . كما قد يتم اللجوء إلى تحميل بعض المصروفات أو الإلتزامات على حساب فروع الوحدات التابعة لأجل إخفائها عن بعض الجهات ذات العلاقة بإعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة . (أبو عجيلة ، و حمدان،2009 :ص8)

- إستخدام تكلفة إيجار مصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل يتم بموجبه دفع مصاريف إيجار ثابتة سنوياً وبالتالي التخلص من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى مستخدماً مصاريف الإيجار كبديل عنه . (Gaa , 2007)

- التلاعب في قيمة التقديرات المالية التي تعتمد عليها المحاسبة على أساس الاستحقاق(عيسى،2008:ص16) وتكوين بعض الاحتياطات والمخصصات بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية التي تسمح بها المعايير المحاسبية ، والتي يترتب عليها ما يعرف بالمغالاة في تكوين الإحتياطات والتي تستخدم لاحقاً لتعزيز الإيرادات .

– إستخدام ما يعرف بتنظيف القوائم المالية (Big Bath) حيث يتم تحميل بعض المصروفات الكبيرة خلال فترة إجراء التغييرات في الهيكلية والتي تمتد أثارها إلى عدة سنوات وذلك بتحميلها في سنة واحدة من أجل تعزيز دخل السنوات التالية (Levitt , 1998)

– التلاعب في تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية حيث يمكن أن تلجأ الإدارة إلى التركيز على بنود المجموعة الأولى من تلك القائمة والتي ترتبط بأنشطة التشغيل من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بأنشطة الإستثمار أو التمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل والعكس بالعكس ، والذي لن يؤثر في النهاية على الرصيد النهائي للتدفقات النقدية مستهدفة في ذلك توليد إنطباع غير حقيقي عن المقدرة الكسبية للمنشأة التي تعكسها أنشطة التشغيل الفعلية ، ومن أمثلة ذلك القيام برسملة عوائد الإقتراض وتكاليف البحوث والتطوير على أنها أنشطة إستثمار بدلاً من أنشطة التشغيل ، مما يؤدي إلى زيادة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، وبالتالي إعطاء إنطباعاً جيداً عن المقدرة الكسبية للمنشأة من أنشطتها الرئيسية .

وحول ما سبق يتبين أن إستخدام تلك الطرق والأساليب تحركه دوافع إدارية تختلف طبقاً لإختلاف حجم وطبيعة المنشأة ونصيبها في السوق ، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الإدارة والملاك ومدى مساهمة الإدارة في ملكية المنشأة ، فضلاً عن مدى إستقرار الدخل وإعتقاد الإدارة بمدى ملاءمته مع توقعات مستخدمي القوائم المالية بغرض تحسين صورة الأداء وإتباع الأساليب والأدوات المختلفة التي تعمل على تطوير وتعديل مستوى الدخل من فترة إلى أخرى .

4- المخاطر المترتبة على إدارة الأرباح :-

من المعلوم أن إهتمام مستخدمي ومحللي القوائم المالية ينصب على صافي الدخل بإعتباره المؤشر الدال على المقدرة الكسبية للشركة والذي يؤدي إرتفاعه إلى زيادة مقدرتها الكسبية وزيادة أسعار أسهمها ، لذلك تهتم الإدارة بتعظيم صافي الدخل الذي ينعكس على شكل توزيعات الأرباح على المساهمين مما يجذب مساهمين جدد ويؤدي إلى زيادة سعر سهم الشركة ، لذلك تلجأ الإدارة إلى العديد من الممارسات التي تؤدي إلى زيادة صافي الدخل الموجود في قائمة الدخل إلا أن هذه الممارسات لا ينتج عنها أية تدفقات نقدية تشغيلية داخله أو خارجه . (Domash , 2005) و على الرغم من توجهات الإدارة في ممارسة إدارة الارباح وتحقيق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أن الأساليب المستخدمة فيهامثل (الإستحقاقات الإختيارية ، التقديرات المحاسبية ، والتغيرات المحاسبية الإختيارية البديلة) وذلك لأغراض التأثير على أرقام القوائم المالية زيادة أو نقصاً إلى جانب توفر عنصر التعمد يجعل من تلك الممارسات أمراً غير مقبول أخلاقياً ويؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك القوائم (Beneis , 2002) ، ويؤدي في الأجل الطويل إلى حدوث مشاكل خطيرة أهمها ما يلي:-(Clikeman , 2003:pp69-78)

أ. الإضرار بالكفاءة الإقتصادية للمنشأة مما يؤدي إلى تخفيض قيمة المنشأة حيث أن تأجيل الإعتراف بالنفقات أو تأخير إجراؤها كنفقات بحوث التطوير أو إجراء الصيانة يؤدي إلى فشل الأداء الإنتاجي وخسارة حصة المنشأة في السوق ، كما أن تعجيل الإيرادات قد يفقد المنشأة تحقيق شروط تصريف منتجاتها بصورة أفضل .

ب. إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية ، حيث أن لجوء هذه الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح بغرض الحصول على مزايا إضافية والفوز بالترقيات وتجنب الإنتقاد يؤدي إلى إبقاء الأخطاء كما هي بدون تصحيح وترحيل المشكلات لفترات زمنية طويلة .

ج. التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح ومنها شركة W.R. Grance ، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وطلب منها إعادة إحتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح بين عام 1990 – 1992 م وذلك

لأن الشركة قامت بتخفيض أرباحها المعلنة وتسجيل احتياطيات بقيمة 55 مليون دولار ثم قامت ببين عامي 1993 و 1995 بإعادة تلك الإحتياطيات إلى الأرباح .

د. تلاشي المعايير الأخلاقية :-

إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضع خلاف ويعتمد على إذا ما كانت ممارستها مبررة أخلاقياً من عدمه ، وما إذا كانت الإدارة تقصد من وراء ذلك تحسينا جوهريا لبعض الجوانب المتعلقة بإستراتيجيتها المستقبلية أم لغرض التضليل المتعمد للجهات ذات العلاقة (أبو عجيلة وحمدان ، 2009:ص5) وفي هذه الحالة فان عنصر التعمد الذي تلجا إليه الإدارة من خلال استخدام بعض الأساليب والمتغيرات المحاسبية يهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على اتجاه مستخدم القوائم المالية (مرعي،2002)

إن ممارسة إدارة الأرباح عادة ما تكون ممارسة مشكوكا فيها وتتعارض مع المعايير الأخلاقية للأداء ، حيث أنها ترسل رسالة للعاملين بأنها تخفي الحقيقة وتضلل الغير مما يولد مناخاً غير أخلاقياً لدى العاملين ويتيح لهم ممارسة أنشطة غير مقبولة وتؤدي في النهاية إلى مخالفات جوهرية في القوائم المالية .

5 - جودة الأرباح وتأثيراتها على المنشأة :-

يعتبر الربح من أهم الأهداف الأساسية الذي تسعى المنشأة للاعتماد عليه في حصولها على التدفقات النقدية الصافية بعد تغطية مصروفاتها والذي يمكن استخدامه في إجراء التوزيعات على المساهمين أو القيام بإجراءات التوسعات الاستثمارية اللازمة لها لإحداث النمو المستمر ، كما أنه يعطى مؤشراً هاماً يعكس مدى كفاءة المنشأة في إستخدام مواردها المتاحة .

ووفقاً لأساس الاستحقاق الذي تعتمد عليه المنشآت التجارية في إجراء وقيد معاملاتها المالية يمكن النظر إلى صافي الربح على أنه عبارة عن التدفقات النقدية التشغيلية والإستحققات الجارية وغير الجارية ، ويقصد بالإستحقاقات الجارية التغير في كل من حسابات صافي رأس المال العامل دون التغيرات في النقدية والاستثمارات أو الديون قصيرة الأجل ، وبالتالي فهي تتمثل في التغيرات في رصيد المخزون وفي الحسابات المدينة والحسابات الدائنة ، أما الإستحقاقات غير الجارية فتتمثل في أقساط الإهلاك للأصول الثابتة والتغيرات في رصيد الضرائب المؤجلة (سويلم ،2002 :ص93-116) ، وبالتالي فإنه للوصول إلى دقة وصحة الأرباح المحاسبية لا بد من مراعاة العديد من القضايا المحاسبية الأساسية التي تؤدي إلى تعزيز ما يعرف بتحقيق هدف جودة الأرباح وذلك من خلال ما يلي :-

- مراعاة دقة وصحة التنبؤات لمستويات الربح المتوقعة لفترات قادمة ، حيث أنه كلما زادت درجة جودة الربح فإن ذلك يؤدي إلى تعزيز دقة التنبؤات المستقبلية ويقدم معلومات مفيدة وملائمة للمستثمرين .
- مراعاة زيادة درجة الاعتماد على المؤشرات والنسب المالية التي تعتمد على مخرجات الربح المحاسبي عند إجراء التحليلات المالية وقياس مؤشرات الأداء الفعلي للمنشأة .
- إظهار صحة ودقة العلاقة التي تقيس ربحية السهم والعائد المتوقع منه باعتبار أن هذا الربح يعكس علاقة الارتباط الموجبة التي يتوقعها المستثمرون بين هدف الربحية والعائد المتوقع تحقيقه في السوق المالي ، وفي هذا الصدد فقد أكدت معايير المحاسبة الدولية على أهمية تحديد ربحية السهم و الإفصاح عنه مما يحسن من إمكانية مقارنة الأداء بين المنشآت المختلفة والمنشأة نفسها عبر الفترات المالية (IAS33, 2003)
- تزويد المستثمرين بمؤشر حول المكاسب المتاحة للملاك عن كل سهم عادي من خلال إظهار نصيب هذا السهم من الربح الموزع ، الأمر الذي يعكس الأرباح الرأسمالية للسهم والمتمثلة في الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ، مما يؤثر بالتالي على أسعار الأسهم في السوق المالي .

- إن غياب دقة وجودة الربح يشكل خطورة بالغة على رقم الأرباح الموزعة حيث أنه في حالة عدم دقة هذه الأرباح كما لو تم تضمينها المكاسب المتحققة من إعادة تقدير الأصول الرأسمالية أو إستخدام ممارسات إدارة الأرباح التي تؤدي إلى زيادة رقم الأرباح دون زيادة حقيقية فيه ، فإن الأرباح الموزعة في هذه الحالة تكون توزيعاً من رأس مال المنشأة .

وبذلك يتبين أن للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً ومؤثراً على عائد السهم وقيمته في السوق المالي وقد أكدت على ذلك إحدى الدراسات التي إعتمدت على إحتساب المؤشرات المالية و إشتقاقها من المعلومات المحاسبية ، وأوضحت أن المحتوى المعلوماتي لتلك المؤشرات تكون قادرة على التنبؤ بالعائد على الاستثمار للأسهم في السنة التالية لنشر هذه المعلومات وأنها تمثل في وزنها النسبي ما يزيد عن ثلث محددات العائد المتوقع تحقيقه على الاستثمار . (هويدي ، 2000: ص39)

ثانيا :الإطار التطبيقي للدراسة

1- منهجية الدراسة

انطلاقا من مفهوم إدارة الارباح الذي يشير إلى الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتلاعب في الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة أو تحقيق مستوى ربح يتوافق مع توقعات المحللين الماليين (أبو عجيلة ،و حمدان،2009:ص4)، ولأغراض قياس أثر تلك الممارسات فإن هذه الدراسة تعنى بإستخدام نموذج جونز المعدل (Dechow et. al.1995:pp193-225) حيث أشارت دراسة (jean et. al., 2004 :pp13-35) إلى أنه الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، وتدعي بطريقة المستحقات الاختيارية والتي تفترض بأن المديرين يعتمدون أساساً على حرية تصرفهم في جزء من المستحقات الكلية كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح، حيث تتألف المستحقات الكلية من مستحقات اختيارية تحدد من قبل الإدارة ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصادياً، وبالتالي من الضروري فصل المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية و أخرى غير اختيارية؛ فالاختيارية تمثل الدليل على قيام المنشآة بعمليات إدارة الأرباح .

هذا ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ، يتم أولاً الكشف عما إذا كانت المصارف تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح من عدمه من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف موضوع العينة ، كما يتم ثانياً استطلاع آراء أفراد العينة حول مدى إدراك الإدارة المصرفية للمخاطر الناتجة عن تلك الممارسات وتأثيراتها على المتغيرات التي تتضمنها الدراسة.

1/1 _ مجتمع وعينة الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الوطنية العاملة في فلسطين وعددها (10) مصارف ، أما عينة الدراسة فتشمل المصارف التي تحقق الشرطين التاليين :-

- ✓ أن تكون المصارف تجارية تقليدية بمعنى أنه يتم استبعاد المصارف الإسلامية .
- ✓ أن تتوفر لها بيانات مالية منشورة خلال فترة الدراسة من عام 2005 وحتى نهاية عام 2009.
- ✓ وبذلك تكون عينة الدراسة مكونة من (5) مصارف فقط حيث تم استبعاد (3) مصارف إسلامية وكلاً من المصرف العربي الفلسطيني للاستثمار وبنك فلسطين الدولي لعدم نشرهما بيانات مالية خلال فترة الدراسة ، وبالتالي فان عينة الدراسة تشمل المصارف التالية :-
  - بنك فلسطين
  - البنك التجاري الفلسطيني
  - بنك الاستثمار الفلسطيني

- بنك القدس للتنمية والاستثمار
- بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة

وفيما يتعلق بالأفراد المشمولين بعينة الدراسة فهم العاملون في الإدارة التنفيذية العليا في البنوك المذكورة وتشمل المدير العام ونائبه ومدراء إدارات المحاسبة والتدقيق وعددهم (60) مبحوثا .

2/1_ أساليب جمع البيانات:-

تعتمد الدراسة على تحليل البيانات المالية المنشورة للمصارف موضوع الدراسة والتي تغطي الفترة من عام 2005 حتى عام 2009 باستخدام نموذج جونز المعدل وفق الخطوات المحددة به والآتي ذكرها فيما بعد بغرض تحديد المستحقات الاختيارية التي تقوم بها الإدارة وذلك لأغراض اختبار الفرضية الأولي، كما يتم جمع البيانات اللازمة من خلال استبانه صممت خصيصاً لاستطلاع آراء عينة الدراسة لقياس مدى إدراك الإدارة المصرفية للمخاطر الناجمة عن إدارة الأرباح وذلك لأغراض اختبار الفرضية الثانية، حيث يتم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science) إلى جانب الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2- اختبار فرضيات الدراسة:-

2/1_ اختبار الفرضية الأولى التي تنص على ما يلي: (لا تقوم المصارف الوطنية العاملة في فلسطين بممارسة ادارة الأرباح)

ولاختبار تلك الفرضية يتم القيام بالخطوات التالية وفق نموذج جونز المعدل :

1- قياس المستحقات الكلية المتمثلة في الفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية من خلال النموذج التالي:

$$TACC\ i,t = ONI\ i,t - OCF\ i,t$$

حيث:

TACC i,t = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)

ONI i,t = صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال فترة (t)

OCF i,t = التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركة (i) خلال فترة (t)

2- تقدير معالم النموذج a1, a2, a3 الذي يتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية (NDACC i,t) من خلال معادلة الانحدار التالية لمجموعة المصارف موضوع العينة لكل سنة على حده.

$$TACC\ i,t\ /\ A\ i,t-1 = a1(1/Ai,t) + a2(\blacktriangle REV\ i,t - \blacktriangle REC\ i,t\ )/\ /\ A\ i,t-1 + a3\ PPEi,t\ /\ Ai,t-1 + E\ i,t$$

TACC i,t = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)

▲REV i,t = التغير في إيرادات الشركة (i) خلال فترة (t)

▲REC i,t = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) خلال فترة (t)

PPE i,t = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال فترة (t)

Ai,t-1 = إجمالي أصول الشركة (i) خلال فترة (t-1)

E i,t = الخطأ العشوائي

3- تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية (NDACC i,t) لكل مصرف من مصارف العينة على حده ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال المعادلة التالية:-

$$NDACC_{i,t} = \hat{a}_1 (1/A_{i,t-1}) + \hat{a}_2 (\blacktriangle REV_{i,t} - \blacktriangle REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \hat{a}_3 (ppE_{i,t}/A_{i,t-1})$$

وبناءً على ما سبق يوضح الجدول التالي رقم (1) معاملات الانحدار (a1, a2, a3) وقياس مستوى الدلالة لكل منها و لكل مصرف من المصارف موضوع العينة ولفترة خمسة سنوات (2005-2009)

جدول رقم (1)

معاملات الانحدار ومستوى المعنوية لكل منها

مسلسل	اسم البنك	معاملات الانحدار A1	A2	A3	T			P-Value			R^2	F	P-Value
		1/A	(REV-REC)/A	PPE/A	1/A	(REV-REC)/A	PPE/A	1/A	(REV-REC)/A	PPE/A			
1	الرفاه	-51984.848	-0.149	-6.64	-0.03	-0.81	-3.43	0.98	0.50	0.08	0.920	7.65	0.12
2	الاستثمار	95743623.5	-0.178	- 65.86	17.17	-4.80	-20.46	0.00	0.04	0.00	0.996	153.1	0.01
3	فلسطين	18325912.1	-0.854	- 15.14	0.08	-0.81	-2.99	0.94	0.50	0.10	0.892	5.50	0.16
4	التجاري الفلسطيني	-28363627.8	-0.662	3.02	-2.93	-1.74	0.78	0.10	0.22	0.52	0.923	8.02	0.11
5	القدس	-5220933.56	0.022	-5.10	-0.23	0.03	-0.66	0.84	0.98	0.58	0.717	1.69	0.39

4- يتم احتساب المستحقات الاختيارية (DACCi,t) لكل مصرف والمتمثلة في الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

5- يتم حساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل مصرف على حدة وذلك لغرض المقارنة والتصنيف إلى مصارف ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.

6- تصنيف المصارف إلى مصارف ممارسة لإدارة الأرباح أو غير ممارسة لإدارة الأرباح، ويكون المصرف ممارساً لإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة تساوى أو تزيد عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية ، بينما يعتبر المصرف غير ممارساً لإدارة الأرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية .

والجدول رقم (2) يبين المستحقات الاختيارية (الفرق يبين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية) ومن ثم تصنيف كل مصرف (ممارس أو غير ممارس لإدارة الأرباح).

جدول رقم(2)

تصنيف المصارف(ممارس أو غير ممارس لإدارة الأرباح)

القيمة بالدولار

اسم البنك	السنة	صافي الربح التشغيلي	التدفق النقدي من العملية التشغيلية	التغير في الإيرادات	التغير في حسابات تحت التحصيل	العقارات والمتلكات والالات	إجمالي الأصول	المستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	التصنيف
		ONI	OCF	REV	REC	PPE	A	DACC	Mean	ممارس/غير ممارس
الرفاه	2005	367058	232122	367058	6182379	94248	23725315	134936	-9304305	ممارس
	2006	142961	8942800	142961	5182379	1421778	42706513	-8799839	-9304305	ممارس
	2007	762131	8043676	76211	23265807	1713805	91840738	-7281545	-9304305	ممارس
	2008	3250468	10015866	3250468	40037248	2490397	99938244	-6765398	-9304305	ممارس
	2009	1853977	25663657	1853977	45849576	3007463	1.63E+08	-2.40E+07	-9304305	غير ممارس
الاستثمار	2005	36958007	5646042	26958007	59036074	1072808	2.14E+08	31311965	-8285627	ممارس
	2006	3720558	5646042	3720558	79141557	1659582	2.08E+08	-1925484	-8285627	ممارس
	2007	4179997	28427592	4179997	75289682	1998116	2.51E+08	-2.40E+07	-8285627	غير ممارس
	2008	2983979	35339125	2983979	5142656	1948117	2.15E+08	-3.20E+07	-8285627	غير ممارس
	2009	2750335	16962209	2750335	81098530	1926684	2.46E+08	-1.40E+07	-8285627	غير ممارس
فلسطين	2005	14684244	8132860	14684244	2.32E+08	14411701	4.97E+08	6551384	-9.30E+07	ممارس
	2006	13903924	57241481	13903924	2.60E+08	15934485	6.03E+08	-4.30E+07	-9.30E+07	ممارس
	2007	20579398	2.24E+08	20579398	2.44E+08	24571510	7.57E+08	-2.00E+08	-9.30E+07	غير ممارس
	2008	23610956	1.42E+08	23610956	2.45E+08	24643815	1.05E+09	-1.20E+08	-9.30E+07	غير ممارس
	2009	28371928	1.35E+08	28371928	3.43E+08	29040311	1.28E+09	-1.10E+08	-9.30E+07	غير ممارس
التجاري الفلسطيني	2005	1129688	4873881	1129688	29907300	1311911	94489847	-3744193	-7420704	ممارس
	2006	310702	6765254	310702	25773648	1315559	79849447	-6454552	-7420704	ممارس
	2007	270258	15119397	270258	21351038	1269912	88415076	-1.50E+07	-7420704	غير ممارس
	2008	142566	11060530	142566	14941205	1580800	1.05E+08	-1.10E+07	-7420704	غير ممارس
	2009	2502287	3639961	2502287	31987045	2889185	1.32E+08	-1137674	-7420704	ممارس
القدس	2005	668742	2672081	668742	28087523	450190	1.00E+08	-2003339	-3.60E+07	ممارس
	2006	1728912	11889719	1728912	34224341	762527	1.48E+08	-1.00E+07	-3.60E+07	ممارس
	2007	972764	66080514	972764	43214806	2785786	2.51E+08	-6.50E+07	-3.60E+07	غير ممارس
	2008	5971848	48410074	5971848	1.29E+08	6515831	2.60E+08	-4.20E+07	-3.60E+07	غير ممارس
	2009	4974396	66062289	4974396	1.23E+08	13417552	3.33E+08	-6.10E+07	-3.60E+07	غير ممارس

الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (إدارة الأرباح)

يعرض الجدول التالي تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة البنوك لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة من 2005-2009. ويلاحظ أن أعلي تكرار لممارسة إدارة الأرباح كان في عامي 2005-2006 لجميع البنوك، وفي المقابل كان أقل تكرار لممارسة إدارة الأرباح في الأعوام 2007،2008،2009.

جدول رقم (3)

التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة البنوك لادارة الاباح

السنة	البنوك الممارسة		البنوك غير الممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2005	5	%100.0	0	%0.0	**5**	**%100**
2006	5	%100.0	0	%0.0	**5**	**%100**
2007	1	%20.0	4	%80.0	**5**	**%100**
2008	1	%20.0	4	%80.0	**5**	**%100**
2009	1	%20.0	4	%80.0	**5**	**%100**

ولاختبار فرضية مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل البنوك خلال الفترة 2005-2009 والتي تنص على انه : لا تمارس البنوك عملية إدارة الأرباح ، تم إجراء اختبار مدى معنوية الممارسة وذلك من خلال اختبار ذات الحدين (binomial test) والنتائج في جدول رقم (4) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.95 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.05 أي أن عدد المشاهدات في البنوك التي تمارس الأرباح تتساوى تقريبا مع عدد مشاهدات البنوك التي لا تمارس إدارة الأرباح، ولكن في الوقت نفسه فإن نسبة البنوك التي مارست عمليات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة قد بلغت 52% بعدد مشاهدات (13) مشاهدة من أصل (25) مشاهدة في حين بلغت نسبة عدم الممارسة 48% بعدد مشاهدات (12)، وبالتالي فإن نسبة ممارسة إدارة الأرباح أكبر من نسبة عدم الممارسة، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة **أي أن المصارف قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.**

جدول رقم(4)

نتائج اختبار (binomial test)

المجموعة	التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	القيمة الاحتمالية
الأولى	**بنوك غير ممارسة**	12	%48.0	**0.95**
الثانية	**بنوك ممارسة**	13	%52.0	

2/2 اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (لا تدرك الإدارة المصرفية المخاطر الناجمة عن ممارسة عمليات إدارة الأرباح)

ولأغراض اختبار هذه الفرضية يتم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لكل متغير من متغيرات الدراسة باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وهي برنامج (SPSS) واحتساب المتوسط الحسابي Mean لمعرفة متوسط

إجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، والانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف إجاباتهم لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاورها الرئيسية عن متوسطها الحسابي ، إلى جانب إجراء اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S)) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (5) نتائج هذا الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (5)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

مسلسل	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	**التأثير على المصروفات التشغيلية**	6	1.243	0.091
الثاني	**التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية**	4	0.744	0.637
الثالث	**التأثير على بند الاستثمار**	4	0.816	0.519
الرابع	**التأثير على بنود التسهيلات الانتمائية**	5	0.464	0.982
الخامس	**التأثير على الأرباح**	6	0.638	0.811
السادس	**التأثير على بنود الأصول الثابتة**	3	0.948	0.330
السابع	**التأثير على بنود حقوق الملكية**	2	0.937	0.344
الثامن	**التأثير على حسابات الودائع**	5	0.907	0.383
	جميع الفقرات	35	0.734	0.653

هذا وبإجراء تحليل لفقرات الاستبانه للتعرف على مدى إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر عمليات إدارة الأرباح تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) فإذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.0 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، فإن الفقرة تكون إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها، وإذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية التي تساوي -2.0 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %)، فإن الفقرة تكون سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها ، وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05 والنتائج مبينة في الجدول التالي رقم (6) كمايتضح مما يلي:

1- التأثير على المصروفات التشغيلية

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على المصروفات التشغيلية) 2.03، و الوزن النسبي 40.67 % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 11.082 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على المصروفات التشغيلية.

2- التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية) 1.96 و الوزن النسبي 39.25 % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 9.079 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على بنود النقدية وشبه النقدية.

3- التأثير على بند الاستثمار

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على بند الاستثمار) 2.08، و الوزن النسبي 41.50 % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 7.311وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدارة الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة الأرباح على بند الاستثمار.

4- التأثير على بنود التسهيلات الائتمانية

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على بنود التسهيلات الائتمانية) 1.96 ، و الوزن النسبي 39.25 % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 8.122 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على بنود التسهيلات الائتمانية.

5- التأثير على عناصر الإيرادات والمصروفات

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على الأرباح) 1.98 ، و الوزن النسبي 39.67 % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 7.978 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على عناصر الإيرادات والمصروفات.

6- التأثير على بنود الأصول الثابتة

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على بنود الأصول الثابتة) 1.90 ، و الوزن النسبي 38.00% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 7.407 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على بنود الأصول الثابتة

7- التأثير على بنود حقوق الملكية

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على بنود حقوق الملكية) 1.80، و الوزن النسبي 36.0% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 8.294 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على بنود حقوق الملكية

8- التأثير على حسابات الودائع

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على حسابات الودائع) 1.86، و الوزن النسبي 37.20% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 10.068 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على حسابات الودائع.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع المحاور (إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح) نحو 1.96 ، و الوزن النسبي 39.26 % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وكان الانحراف المعياري (0.841) وقيمة t المحسوبة 9.553 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك إدارة الإدارة المصرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح

وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية وهي (لا تدرك الإدارة المصرفية المخاطر الناتجة عن ممارسة عمليات إدارة الأرباح)

جدول رقم (6)

تحليل فقرات (إدراك إدارة الإدارة المصرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح)

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	1.التأثير على المصروفات التشغيلية					
1	رسملة مصاريف ايرادية دون انطباق شروط عليها.	1.85	1.071	37.00	-8.319	0.000
2	تغيير الطريقة المتبعة في احتساب قسط الإهلاك للأصول الثابتة.	2.05	0.872	41.00	-8.440	0.000
3	تغيير الطريقة احتساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة .	2.00	0.713	40.00	-10.863	0.000
4	استخدام معدلات أهلاك للأصول الثابتة أقل من معدلات الإهلاك المتعارف عليها في الصناعة.	2.15	0.917	43.00	-7.177	0.000
5	تضمين الريح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية.	2.15	0.799	43.00	-8.242	0.000
6	دمج نصيب المصرف الأم من أرباح الوحدات التابعة دون الإفصاح عنها.	2.00	0.844	40.00	-9.181	0.000
	جميع فقرات (المحور)	2.03	0.676	40.67	-11.082	0.000
	2.التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية					
1	التعديلات المعتمدة في أسعار السوق المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.	1.95	0.982	39.00	-8.286	0.000
2	عدم الإفصاح عن بنود النقدية وشبه النقدية بشكل واضح.	1.65	0.860	33.00	-12.157	0.000
3	إجراء تعديلات على متطلبات السيولة السريعة والقانونية	2.15	1.071	43.00	-6.149	0.000

	التي تفرضها السلطة النقدية..					
4	عدم وجود توازن في مراكز العملات المدينة والدائنة.	2.10	1.145	42.00	−6.087	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.96	0.885	39.25	−9.079	0.000
3.التأثير على بند الاستثمار						
1	التعديلات المعتمدة في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.	2.10	1.053	42.00	−6.621	0.000
2	التعديلات في تصنيف الاستثمار وذلك من خلال تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل خاصة عند هبوط الأسعار.	1.95	0.928	39.00	−8.761	0.000
3	تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات من التكلفة إلى حقوق الملكية مثلا.	2.00	1.058	40.00	−7.324	0.000
4	عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين المركز الرئيس والفروع عند إعداد القوائم المالية الموحدة	2.25	1.052	45.00	−5.524	0.000
	جميع فقرات (المحور)	2.08	0.980	41.50	−7.311	0.000
4.التأثير على بنود التسهيلات الانتمائية						
1	عدم الكشف أو الإفصاح عن الحجم الحقيقي للديون الراكدة بهدف خفض رصيد مخصص الديون المشكوك فيها	1.95	1.032	39.00	−7.880	0.000
2	عدم الإفصاح عن التسهيلات الانتمائية الممنوحة لذوي العلاقة	1.95	1.171	39.00	−6.948	0.000
3	وجود تركز في التسهيلات الانتمائية الممنوحة لبعض القطاعات والعملاء	2.00	1.058	40.00	−7.324	0.000
4	وجود تركزات ائتمانية لدى العميل الواحد	1.95	1.007	38.95	−7.888	0.000
5	عدم الإفصاح عن نوعية التسهيلات الانتمائية حسب مكوناتها الفعلية (جاري مدين ، قروض ، سلف ، خصم كمبيالات.....).	2.00	1.105	40.00	−7.012	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.96	0.989	39.25	−8.122	0.000
5.التأثير على عناصر الأرباح						
1	التعديلات على أرصدة الاستحقاقات الجارية من خلال حسابات صافي رأس المال العامل.	1.95	1.126	39.00	−7.221	0.000
2	التعديلات على أرصدة الاستحقاقات غير الجارية المتمثلة في أقساط الإهلاك والتغيير في الضرائب المؤجلة.	2.15	1.246	43.00	−5.283	0.000
3	تأخير قيد فوائد وعمولات دائنة / مدينة بغرض التأثير على الأرباح.	2.00	1.150	40.00	−6.737	0.000

4	معالجة بعض المصروفات الجارية على أنها مصروفات رأسمالية.	1.90	1.053	38.00	−8.093	0.000
5	عدم إظهار التقديرات الفعلية لمخصصات الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط قيمة الاستثمارات للأوراق المالية.	2.00	1.008	40.00	−7.681	0.000
6	تعديلات متعمدة في تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية من خلال تصنيف بعض البنود المرتبطة بأنشطة الاستثمار و التمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل.	1.90	1.053	38.00	−8.093	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.98	0.987	39.67	−7.978	0.000
	6.التأثير على بنود الأصول الثابتة					
1	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية وإظهار الأصول الثابتة بالقيمة الناتجة عن إعادة التقويم.	1.95	1.213	39.00	−6.704	0.000
2	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المتقدمة كضمانات للغير.	2.05	1.294	41.00	−5.685	0.000
3	التغيير المتعمد في تصنيف بعض مكونات الأصول الثابتة بغرض التأثير على مصروف الإهلاك.	1.70	1.154	34.00	−8.724	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.90	1.150	38.00	−7.407	0.000
	7.التأثير على بنود حقوق الملكية					
1	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة كأرباح تتعلق بسنوات سابقة.	1.80	1.132	36.00	−8.211	0.000
2	معالجة مكاسب أو خسائر تتعلق بتقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلا من قائمة الدخل.	1.84	1.146	36.84	−7.626	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.80	1.121	36.00	−8.294	0.000
	8.التأثير على حسابات الودائع					
1	تعديلات في مكونات هيكلية أنواع الودائع بغرض تجنيب زيادة حجم الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تفرضه السلطة النقدية.	1.70	0.850	34.00	−11.851	0.000
2	تعديلات في مكونات هيكلية مصدر الودائع حسب القطاعات المختلفة.	1.85	0.971	37.00	−9.172	0.000
3	عدم إظهار مبالغ التأمينات النقدية كبند مستقل وإظهاره ضمن بنود الودائع.	2.10	1.231	42.00	−5.663	0.000

4	عدم الإفصاح عن البالغ المحجوزة على الودائع.	1.80	0.935	36.00	-9.939	0.000
5	عدم الإفصاح عن الحسابات المكشوفة المتعلقة بودائع العملاء.	1.85	0.971	37.00	-9.172	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.86	0.877	37.20	-10.068	0.000
	جميع فقرات (إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح)	1.96	0.841	39.26	-9.553	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "59" تساوي 2.0

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:-

في ضوء التحليلات السابقة للبيانات المالية واستطلاع آراء أفراد العينة في المصارف واختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:-

1- تتضمن عمليات الأرباح العديد من الوسائل والأساليب التي تستهدف تحقيق أغراض معينة خدمة للإدارة ومن تلك الوسائل:-

التأثير على المصروفات التشغيلية، التأثير على بنود الاستثمار، التأثير على بنود التسهيلات الائتمانية، التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية، التأثير على الأرباح، التأثير على بنود الأصول الثابتة، التأثير على بنود حقوق الملكية، التأثير على حسابات الودائع.

2- تقوم جميع المصارف التجارية الفلسطينية بعمليات ممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال بعض السنوات المالية التي خضعت للدراسة وقد تركزت هذه الممارسات في أنشطة بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة في السنوات ما بين عام 2005 وحتى عام 2008، كما قام كل من بنك فلسطين والاستثمار الفلسطيني وبنك القدس بممارسة تلك العمليات خلال عامي 2005 و2006، أما البنك التجاري الفلسطيني فقد مارس هذه العمليات خلال عامي 2005 ، 2006 وتوقف عند ذلك خلال عامي 2007 ، 2008 ، ثم عاد ومارس تلك العمليات خلال عام 2009 .

3- لا تدرك الإدارة المصرفية في المصارف التجارية الفلسطينية المخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح .

4- إن عمليات إدارة الأرباح تؤثر بشكل كبير على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقدها خصائص الجودة والموضوعية والمصداقية، مما يؤثر على قرارات مستخدمي تلك القوائم.

ثانياً: التوصيات:-

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:-

1- ضرورة تفعيل الدور الرقابي للسلطة النقدية وكذلك لجان المراجعة في المصارف للحد من عمليات ممارسة المصارف لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملاءمة فيها .

2- ضرورة زيادة فاعلية التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في فلسطين واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنمية وتطوير كفاءات أعضائها خاصة الذين يتولون عمليات تدقيق حسابات المصارف للكشف عن عمليات إدارة الأرباح ومن ثم الحد منها .

3- ضرورة الإسراع في تفعيل تطبيقات قواعد الحوكمة الصادرة عن السلطة النقدية على أن تتضمن فرض عقوبات على إدارة المصارف التي تقوم بممارسة عمليات إدارة الأرباح بغرض توفير الثقة والموضوعية في البيانات المالية المنشورة لتلك المصارف في السوق المالي.

4- ضرورة توعية الإدارة المصرفية للمخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح وإنعكاستها السلبية على الأداء المصرفي .

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. أبو عجيلة، عماد محمد علي وحمدان، علام محمد موسى،(2009) أثر الحوكمة المؤسسية علي إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس – كلية الاقتصاد وعلوم التسيير – الجزائر
2. أحمد، سامح محمد رضا (2010)، اكتشاف الغش و التلاعب في القوائم المالية، معهد الإدارة العامة ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
3. البارودي، شريف، 2002 تحليل أساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الأول.
4. الأمين ، محمد بدر الدين،(2001) أثر العوامل الاقتصادية على الاختيار المحاسبي للسياسات المحاسبية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق ، العدد الأول.
5. حمدان علام محمد موسى، (2010) دور التدقيق الداخلي في التنبؤ بالأزمات المالية، بحث مقدم للمؤتمر السابع المنعقد في جامعة الزرقا بالاردن ،بعنوان تداعيات الازمة المالية العالمية على منظمات الاعمال ، مايو 2010.
6. هويدي، على، (2000)، تحليل الغلاقة بين المعلومات المحاسبية و العائد المتوقع، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
7. مرعي ، ليلى أحمد ، (2002) تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ، جامعة القاهرة – فرع بني سويف ، العدد الثاني.
8. سويلم، محمد حسن ، 2002، رد فعل سوق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية عن ربحية المنشأة ، مجلة البحوث العلمية والتجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول.
9. عيسى ، سمير كامل محمد ،(2008)، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية) مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني.
10. ذنيبات، علي ،(2006) تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية و الأنظمة والقوانين المحلية النظرية و التطبيق ، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية، عمان.

المراجع الأجنبية:

1. Amat, O., and Gowthorpe , C., (2005) Creative Accounting: Some ethical issues of macro – and micro – manipulation .working paper series Available from www. ssrn .com
2. International Accounting standards Board (2003), 1 As 33.
3. Beneish, M.D (2001). Earnings Management : A perspective. Working Paper. Indiana University.

4. Beneis k, w. Hand Brozovsky, j. A. ,(2002) " Ethical of management earnings working paper, virgina polytechnic Institute and state University. Jan .
5. Clikman paul M.(2003), where Auditiors fear to tread : Internal Auditors Should be Proactive in Educating companies on in perils of Earnings Management and in Searching for signs of its Use, High Beam Research.
6. Dechow,P.M,R.G.Saloan, and Sweeny,A.P.Detecting Earnings Management,The Accounting Review.
7. Domash, H., (2005), spot Accounting Red Flags The Easy way. Available from : www.winninginvesting.com.
8. Gaa. J. Dunmmore, p. (2007) " The Ethies of Earning Management " Chartered Accounting Journal.
9. Healy, P.and James M. Wahlen (1999). " Areview of Earnings Management Literature and its Implication for Standard Setting" . Accounting Horizons
10. Jean Bedrad,ChtourouSonda_Marrakchi,and Courteau Lucic,2004,The effect of Audit committee expertise on aggressive Earnings Management,Auditing: A Journal of Practice and Theory .
11. Levitt, A.(1998) , " The numbers game" speash delivered at the Nyu center for law and Business, Newyork Ny , 28 september, Available at : www.sec.gov.
12. Magrath , L. and L.G. weld . (2002). Abuse Earnings management and Early warning signs, Available From: www nyssccpa.org / cpajournal / 2002L0802/ peatures / fo850002.htm.
13. Mulford, c., and comiskey, E (2005) creative cash flow Reporting : Uncovering sustainable Financial Performance . John Wiley and Sons Newjersey.
14. Parfet , W. (2000) commentary: accounting subjectivity and earnings management : A , preparer perspective, Accounting Horizons, Vol. 14, No 4.
15. Schipper, k. (1989). Commentary on Earnings management Accounting Horizons (Dec.) .
16. Scott, B. Jacobson and M. K. pitman . (2005) Auditors and Earnings Management Available From: www.nysscpa.org/ cpajornal/2005/0802/ features / of 085002.htm.
17. Sweeney. A.(1994) " Debt covenant violation and Mangers Accounting Responses Journal of Accounting and Economics.
18. Wallace , E.D.(1991)Auditing Pwskent Publishing Company, boston.